مجلة الدراسات القانونية و السياسية

المجلد 09 العدد 02 جوان 2023 | ص ص:185-199

العلاقات الأقاليمية للفضاء الساحلي الصحراوي: تحليل واستشراف

inter-regionales relations in sahelo-saharien espace: Analysis and perspective

مهدي فتاك *
جامعة الجزائر 3
Mehdi.fettak@ummto.dz

عبد المالك حطاب
جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة
a.hattab@univ-dbkm.dz

- تاريخ الإرسال: 2023/05/01 - تاريخ القبول: 2023/05/30 - تاريخ النشر: 2023/06/05

ملخص:

يعتبر الساحل الصحراوي فضاء تنقليا يجمع في كنفه مجتمعا متنقلا، وبعيدا عن كل الأسباب التي رسمت الواقع غير المطمئن للمنطقة، والأطراف التي تسببت فيه إلا أن الساحل يحتاج اليوم إلى رؤية، رؤية مضمونها دولا ذات سلطوية متنقلة يسود في كنفها السلام والأمن والاستقرار والتنمية والتي لا يمكن أن تكون إلا وفق مقاربة أقاليمية بمساعدة أممية لامشروطة.

ازدهار الصحراء الكبرى هو ازدهار واحاتها كمراكز دولاتية، وشق مواصلاتها لإحكام السيطرة على امتداداتها، فالحضور الدولاتي ضرورة تقتضيها الظروف لان الخواء الدولاتي يلفت الأنظار، وثروات الصحراء الكبرى تجلب الأطماع، والحضور المغاربي عموما والجزائري خصوصا يتطلب منطق استراتيجي يعالج قضايا الصحراء الشائكة في منبعها، وأيُ تراخ يجعل المغرب العربي مصب نواتجها.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الكبرى، الساحل، الأمن الإقليمي، التعاون الأقاليمي، العلاقات الأقاليمية، غرب إفريقيا، الإرهاب، تجارة الأسلحة.

ABSTRACT:

The Sahelo- Saharan is considered as mobile space that gather within a mobile society and a civilisation full of nomadism.

Far from all the causes that triggered insecurity in this region and all the sources that took part or caused this situation, this region needs a new vision , a vision that

* -المؤلف المرسل:

is based on a new governance or transitionalism approach that will play an important role in a new area of peace, stability and development.
In fact, it should be known that the Sahelo-Saharan relations are mainly built around and on the Saharan axis that colonialism broke and which can currently reexist only by evercoming just contengencies and the limits produced by the destructring of the colonialism , post colonialism and this is by the establishing a territorial organisation.

The development of the great Sahara must therefore, go through the development of its oasis as a centre of decentralised governance and this by the opening up of all means and means of communications, because the vacuity of governance encourages the installation of extra governmental interests.

We must remember that the fabulous wealth of this region attracts all kind of envy.

key words:Sahara region, sahel, inter-regional cooperation, arms trafic, regional security, west africa, central africa.

مقدمة:

تعتبر منطقة الصحراء الكبرى إرثا جغرافيا مشتركا لأنظمة إقليمية عديدة أهمها المغرب العربي وغرب إفريقيا وافريقيا الوسطى في المنطقة الغربية والوسطى للصحراء الكبرى الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، وعلى مر العصور أخذت الصحراء الكبرى اهتمام القوى والفواعل المؤثرة سواء كانت عسكرية رأت في الصحراء الكبرى فضاء مفتوحا إحكام السيطرة عليه يؤدي إلى إحكام السيطرة على العمق الاستراتيجي للعديد من الأنظمة الإقليمية، أو كانت اقتصادية برزت في الخطوط التجارية قديما وفي الثروات الباطنية حديثا وفي الطاقات المتجددة مستقبلا، أو ثقافية دينية كمنطلق لانتشار الإسلام أو لمحاصرته ومنع امتداده لأدغال إفريقيا، أو علمية رأت في الصحراء العالم الجديد الذي لم تكشف أسراره بعد.

فإذا كانت الصحراء الكبرى تمثل كل هذا الوزن التاريخي والعسكري والاقتصادي فهذا إن دل على شيئا إنما يدل على أن كل التفاعلات المحلية والإقليمية التي تحدث فيها سواء كانت صراعية أو تعاونية تدخل ضمن إستراتيجية دولية سواء داعمة كانت أو محبطة لها.

في خضم هذا تأتي البيئة التي تتفاعل فيها دول المغرب العربي كجزء شمالي ودول الساحل وغرب إفريقيا كجزء جنوبي غربي ودول افريقيا الوسطى كجزء جنوبي شرقي للصحراء الكبرى، والتي نسعى من خلالها الكشف عن أهم الفواعل والتفاعلات التي تؤدي إلى بناء مسار تعاوني بين الاقاليم بما يحقق الاستقرار والأمن الاقاليمي لمنطقة الصحراء الكبرى والذي ينعكس إيجابا على الاقاليم الفرعية امنيا واقتصاديا.

تحاول الدراسة معالجة إشكالية تعتبر جدلا على أنها تعالج قضايا الأمن والتنمية والدولة والمجتمع في منطقة الصحراء الكبرى وتتعلق بمدى قدرة الفواعل الشمالية والجنوبية لمنطقة الصحراء الكبرى على بناء مسار تعاوني تواجه من خلاله المعضلات الأمنية والتنموية؟.

تقوم الدراسة على فرضيات علمية تسعى إلى اختبارها وتأكيدها وتتعلق ب:

– العلاقات المغاربية الساحلية تشكلت على امتداد قرون طويلة وفق استراتيجيات فاعلين يتغيرون حسب المرحلة والسياق وكل سياق يفرز نتائجه وإسقاطاته وطموحاته.

– كلما طغت الأبعاد الدينية الثقافية على العلاقات المغاربية الساحلية كلما تم تفعيل اطر التعاون بين الاقاليم.

– كلما ازداد التعاون التنموي بين مناطق التماس موريتانيا/السينغال، ليبيا/تشاد، الجزائر/مالي، كلما تعمق التعاون الإقليمي.

– كلما طغى البعد الأمني على العلاقات بين دول الاقاليم الثلاث كلما ازداد التنافر الاقاليمي.

تعد الدراسة بحثا في باب العلاقات الدولية الإقليمية تعمل على توظيف مقاربات غير تقليدية بعيدة عن النمطية السائدة فيما يتعلق بدراسة النظم الإقليمية في هيكلها ووظيفتها وقواعدها وفواعلها، باعتبار أن العلاقات بين النظم الإقليمية قيد التشكل تتصف بالاحتراز الوظيفي القائم على النظر إلى الفواعل الخارجية كتهديد خارجي للنظام الإقليمي.

فالعلاقات الإقليمية تقليديا تبنى على أساس الثقة المتبادلة بين أطراف النظام الإقليمي بينما تفرض الظروف بناء علاقات إقليمية حتى في حالة وجود إقليم دون نظام إقليمي، فالبيئة الإستراتيجية تفرض على الدولة تخصيص موارد لمعالجة قضايا خارجية بعيدة عن نظامها الإقليمي لكن في نفس الوقت تمثل عمقا استراتيجيا لها[1].

تعرف العلاقات بين المناطق الثلاثة مسارات متعددة ومختلفة ومتناقضة، والفاعلون الذين يبنون هذه العلاقات هم الذين يحددون هذه المسارات وفق رهانات محددة واستراتيجيات مضبوطة، فالعلاقات هي تبادل للمنافع والتصورات لهذا لابد من التركيز على البعد الرمزي في العلاقة أي الصور التي يرى بها أطراف العلاقة بعضهم البعض[2].

وبخلفية سوسيولوجية يمكن بناء نماذج لعلاقات مغاربية ساحلية متحولة وكل نموذج يتحرك داخل منطق فاعليه واستراتيجياتهم ولكل نموذج من هذه العلاقات ثقافته التي يسعى إلى تأكيدها.

تهدف الدراسة إلى البحث في قضايا التعاون بين ثلاثة اقاليم تتوسطهم منطقة مفتوحة تشهد انهيارا دولاتيا، فالصحراء الكبرى التي لطالما عرفت بمنطقة الخواء الدولاتي إذا ما استثنيت الممالك الإسلامية، تشهد خواء دولاتيا

[1] محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، السياسة الدولية، عدد.184 (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، افريل 2011، مجلد.46) ص.ص.6-8.

[2] محمد جويلي، العلاقات العربية الإفريقية السياق والمضامين، في: محمد عاشور محرر، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005، ص.509-515.

أعاد إليها منطق بلاد السيبة وسعي العديد من القوى العظمى لبناء استراتيجيات إقليمية ودولية للسيطرة عليها في إطار سياسة ملأ الخواء.

وبالتالي تستهدف الدراسة البحث في الحلول الناجعة للقضايا والمشاكل المستعصية والمعقدة في منطقة الصحراء الكبرى، والبحث عن الفواعل الحقيقية التي تستطيع تحريك التعاون الاقاليمي لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

تكمن أهمية الدراسة في أنها تطرح البدائل الكفيلة بتكوين رؤية واضحة تخص دعم مسار التعاون وتجاوز مسار الصراع في العلاقات المغاربية الساحلية، فاستقرار الصحراء الكبرى هو مصلحة إقليمية مشتركة أكبر من أي رؤية خاضعة لمصلحة وطنية ضيقة.

المبحث الأول: حدود العلاقات الاقاليمية

يندرج موضوع العلاقات المغاربية الساحلية ضمن منظومة الدراسات الإقليمية التي شكلت مدخلا هاما لفهم وتفسير الظواهر والتفاعلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة نظرا لحاجة الدول إلى بعضها وسيطرة مفهوم الاعتماد المتبادل وشبكية العلاقات بين الدول والأقاليم.

المطلب الأول: الحدود المفاهيمية والنظرية

رغم ارتباط الإقليمية بالأنظمة الإقليمية في وجهها التقليدي باستهداف التكامل ومحاولة بناء بنى إقليمية تتجاوز الدولة الوطنية وتعمل على التموقع في النظام الدولي المعولم، إلا أن الفضاء الإقليمي ذو الأنظمة الإقليمية المتعددة "pluri system régionaux" تفرض وجود علاقات عبر إقليمية transrégionale تسعى إلى بناء تعاون فوق إقليمي suprarégionale هادف إلى تحقيق أبعاد اقتصادية تنموية، أو عسكرية أمنية، أو بيئية بشرية[1].

حيث تبنى المقاربة على افتراض وجود ترتيبات ما بين إقليمية ناتجة عن وجود تداخل وتقاطع بين المنظمات الإقليمية بشكل يوحي أن بعض المنظمات تحوي منظمات أخرى، سواء المنظمات ذات الأطر المؤسساتية التقليدية أو الأطر الإقليمية الجديدة، حيث تعمل على التحكم في سياسات الدول وبناء التحالفات لحل القضايا الشائكة والمعقدة خصوصا على المستوى الأمني، فملفات السياسات الإقليمية ذات المصدر الأحادي (قوة إقليمية أو دولية) أو الثنائي (أطراف إقليمية) أو المتعدد الأطراف(مابين إقليمي، إقليمي-دولي) تحدد طبيعة السلوك تعاوني أم صراعي، سلمي أم حربي.

[1] المنطقة ذات الأنظمة الإقليمية المتعددة pluri system régionaux: هي المنطقة التي تنتمي دولها إلى عدة أنظمة إقليمية مثلما نرى في تشاد التي تنتمي إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا وتجمع الساحل والصحراء، أما التعاون فوق الإقليمي coopération suprarégionale فيتعلق بالتعاون في الفضاء عبر الحدود الإقليمية الفاصلة بين مجموعة من الأنظمة الإقليمية مثلما تبرز منطقة الساحل كمنطقة حدودية بين النظام الإقليمي غرب الإفريقي الممثل في الايكواس والايموا، والمغرب العربي الممثل في اتحاد المغرب العربي، ووسط إفريقيا والممثل في سياك، للاطلاع أكثر ينظر:

Union européen, Conférence Permanente du Développement Territorial, les rapports du subvention, 1(2001) 2(2002),3(2003), 4 et 5 (2004). Bruxelles.

إلا أن المصلحة المشتركة تفرض أن تتلاءم ملفات أو اهتمامات السياسات الإقليمية أو الدولية بحاجيات الدول أو الأنظمة الإقليمية وأهدافها، فهي تسعى من خلال سلوكها إلى هدفين: إما تغيير وضع ما أو الحفاظ على وضع ما، وبالتالي لابد أن يكون اتفاق مبدئي جماعي حول طبيعة الهدف إما تغيير أو تثبيت لوضع ما، إما السلم وإما الحرب، إما الاستقرار الإقليمي وإما الفوضى الإقليمية.

يؤدي هذا إلى بروز نوعين من الفواعل: فواعل ساعية إلى الاستقرار انطلاقا من شعورها بتهديد يخص أمنها الوطني أو الإقليمي فيخضع انكماشها أو توسعها الإقليمي لهذه المقاربة، وفواعل ساعية إلى الفوضى تحاول تغيير الأوضاع بما يخدم مصالحها من خلال سعيها إلى التوسع بشقيه الأفقي والعمودي[1].

تتداخل المفاهيم لتولد مفاهيم جديدة تقرأ الواقع بشكل مغاير وبرؤى متعددة تتجاوز فيه التتابع الزمني أو النظام السياقي للأحداث، فتعطي المفاهيم الجديدة أسلوبا تحليليا يمكن الباحث من إزاحة التعقيد والتشابك عن القضايا الأمنية والتنموية الحقيقية منها النابعة من واقع معاش، أو المصطنعة النابعة من استراتيجيات وسياسات.

عرفت الصحراء الكبرى هكذا منذ 1700 قبل الميلاد، فحافظت على الاسم والمحتوى دونما البحث عن مظهر جديد، ورغم اختلاف تسمياتها من بلاد السودان وبلاد البيضان، إلى بلاد السيبة وأخيرا الساحل الصحراوي، إلا أن طبيعتها ظلت راسخة كأكبر صحاري العالم تمتد على مساحة تسعة ملايين كيلومتر مربع [2].

وفقا للخريطة البشرية الإقليمية تبرز الصحراء الكبرى بفضاءين، فضاء ثابت تواجد السكان فيه محدد المعالم يتمثل في الحواضر وفضاء متنقل يرتبط بالقبائل الرحل فالحراك المضبوط بهيكلية الفضاء الصحراوي يضع حدودا واضحة المعالم لعملية الانتقال مثله مثل حدود الدول، ولمواجهة تحدي إعادة تفعيل فضاءات الاتصال لابد من إثبات أن الفضاء المتنقل هو مورد إقليمي هام يساهم في إحداث الاستقرار[3] .

يعتبر مفهوم الساحل كمفهوم جغرافي تعبير عن الحزام الجغرافي الماطر المتميز بوجود أنشطة فلاحية ورعوية وبمعدل تساقط ب 200 ملم في السنة، وهي المنطقة التي كانت محط أنظار القبائل المتنقلة أي وجهة الفضاء المتنقل باعتبارها الفضاء الثابت إلا أن جفاف السبعينات أدى بها إلى الوصول إلى نفس الظروف التي تمر بها منطقة الصحراء الكبرى.

نظرا لتعميم الوضع بسبب الجفاف وانتشار المجاعات والإشكاليات الإنسانية إضافة إلى البعد الجيوسياسي نتاج التهديدات الأمنية الجديدة أضحت منطقة الساحل والصحراء الكبرى تعبيرا واحدا عرف بمنطقة الساحل الصحراوي[4].

[1] جلين بالمر- كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، الرياض: جامعة الملك سعود، 2010، ص.ص.17-21.

[2] David K. N'Goran, Les illusions de l'africanité: Une analyse socio-discursive du champ littéraire, (Paris, éditions Publibook Université, 2012) p121..

[3] OCDE/CSAO, Un atlas au Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, cahiers de l'Afrique de l'Ouest (Paris, éditions OCDE, 2014) p.17.

[4] OCDE/CSAO, Op Cit, p.18.

وبالتالي فحديثنا عن الساحل الصحراوي هو حديث عن منطقتين وحدتهم الظروف الطبيعية والإنسانية والأمنية وأضحت محط اهتمام كل الدوائر الإقليمية والدولية، وبالتالي فالعلاقات المغاربية الساحلية تعبير عن الدول المطلة على منطقة الساحل الصحراوي شمالا وجنوبا.

المطلب الثاني: تاريخ العلاقات المغاربية الساحلية

عرفت العلاقات المغاربية الساحلية ثلاث مراحل رئيسية تبرز في:

1- مرحلة ما قبل الاستعمار: وتلخصت في نموذجين بارزين، نموذج التاجر والذي كان قائما على إستراتيجية التاجر وتخص تخطي كل العقبات وجعل الفضاء الممتد بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فضاء خاضعا للسيطرة ومساعدا على التواصل، فأسس التجار لارتباطات قوية مع حكام مناطق جنوب الصحراء وعقدوا معهم تحالفات عديدة، ولم يكتف هؤلاء التجار بنشاطهم الاقتصادي بل كانوا فاعلين في نشر الدين الإسلامي وانتهى بهم المطاف كفاتحين، والنموذج الثاني هو نموذج الولي والذي ارتبط بالحركات الصوفية، فمنذ مجيء عقبة بن نافع إلى القيروان وتأسيس المدينة أعقبه اتجاه إلى المناطق الداخلية ومحاولة ناجحة في الوصول إلى كوار في الشمال الشرقي للنيجر عام 666م، ومنذ ذلك الوقت أصبحت منطقة الساحل والصحراء مقصدا للفاتحين، ورغم أن الفتوحات ارتبطت بالأبعاد التجارية بشكل كبير إلا انه بعد القرن السابع عشر برزت الطرق الصوفية وسيطرت على وظيفة الفتوحات ونشر الدين الإسلامي بداية بطريقة الكونتا القادرية التي تنتشر في شمال مالي وموريتانيا إلى للطريقة التيجانية الجزائرية المركز التي لعبت دورا كبيرا في الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل حيث تولى مشيختها في موريتانيا محمد الحافظ والحاج عمر الفوتي في السينغال ومالي.

وأدخلت الطرق الصوفية مضمونا جديدا للعلاقات المغاربية الساحلية يتراجع فيه الاقتصادي مقابل الديني أي من الربح إلى الرمز ومن الذهب إلى الروح، فسيطر شيوخ الطريقة على الروح فبنوا شبكة من العلاقات الواسعة سواء مع زعماء القبائل والفواعل المجتمعية في المنطقة وبنيت العلاقة على أساس علاقة الشيخ بالمريد، فالكل في خدمة الشيخ كتعبير رمزي عن خدمة الدين.

2- مرحلة الاستعمار: يبرز أن الاهتمام الأوربي بإفريقيا خلال الخمسة قرون الماضية حيث رأى في إفريقيا عامة ك"**آخر كتلة عرضية كبيرة تنتظر التطويق**"[1]، وارتكزت النظرة الأوربية على فكرة هنري الملاح الذي رأى في السيطرة على السواحل الإفريقية الهدف الاستراتيجي للاستحواذ على موارد إفريقيا البشرية والطبيعية والتي هي سر النهضة الأوربية، فتركز الاهتمام بإفريقيا من السينغال إلى غانا، ومن الصحراء الغربية إلى فلسطين.

وارتبطت النظرة الأولى لمنطقة الصحراء الكبرى كفضاء رملي فارغ بين إقليمين حضاريين عرف بوجود جبال الذهب التي أثارت اهتمام الرحالة وباحثي الكنوز في القرن السابع عشر[2].

[1] عبد الملك عودة، السياسة والحكم في إفريقيا، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية، ط.1، 1959، ص.534.

[2] OCDE/CSAO, Op Cit, p.18.

سيطرت فرنسا على إفريقيا الشمالية وتوسعت إلى إفريقيا الغربية عبر السينغال، وكانت الصحراء الكبرى نقطة التقاء الجيوش الاستعمارية الفرنسية القادمة من الشمال ومن الغرب، وبالرغم من سيطرة الخط البحري على الرؤية الإستراتيجية لنهب الثروات الإفريقية لدى صانعي القرار الفرنسيين من خلال استغلال منفصل لإفريقيا الغربية عن طريق المحيط الأطلسي، واستغلال الشمال الإفريقي عبر المتوسط، إلا انه برز طرح حاول بناء علاقات اقتصادية بين الإقليمين وعرف هذا التصور بالخط عبر الصحراوي " Le Transsaharien".

حيث تلخصت الرؤية الاستعمارية في القيام بعملية ربط بين الإفريقيات الثلاث، إفريقيا الفرنسية الغربية والاستوائية والمغاربية من خلال خط السكة الحديدية القنادسة-بشار بالنيجر بمسافة 3000 كلم، ليدعم شبكة السكة الحديدية لإفريقيا الغربية الفرنسية[1].

وسعت فرنسا من خلاله إلى تحقيق أهداف اقتصادية وعسكرية، خصوصا أن جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر هم من كانوا يدعمون تجسيد المشروع لتسريع نقل الجيش الأسود من إفريقيا الغربية والاستوائية للبحر المتوسط حيث اعتبر جنرالات فرنسا Mangin و Nivelle وArchinard في الجزائر الخط مشروعا جذابا وهو ذو طابع عسكري أكثر منه تجاري، يهدف إلى تسهيل مهام شرطة الصحراء التي تستعين بمرشدي الصحراء التوارق les Méharistes للتمكن من معرفة الطرق والاتجاهات والواحات[2].

فالعجز الملحوظ في السيطرة وفقا للمنطق الاستعماري لابد من تجاوزه لان عدم قدرة فرنسا على تجنيد التوارق كمرشدين في بداية الاحتلال والذين اقتصروا على الشعانبة، أخر احتلال تمراست إلى 1911 والذي كان بداية للسيطرة التامة للاستعمار على ربوع الجزائر وخاتمة للمقاومة الشعبية[3].

وانطلاقا من مبدأ مراعاة السياسة العامة الفرنسية والمصالح الاقتصادية الفرنسية في المستعمرات رأى اتجاه من الخبراء الفرنسيين أن العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين المغرب العربي وإفريقيا الغربية شبه منعدمة أو "ميتة"، باعتبار أن اقتصاد إفريقيا الغربية إنتاجا وتبادلا ذو بعد أطلسي يتجه إلى موانئ المحيط الأطلسي سواء غربا في السينغال أو جنوبا في خليج غينيا، أما اقتصاد المغرب العربي فهو ذو بعد متوسطي يتجه شمالا باتجاه أوربا، وباعتبار أن التوجه الفرنسي هو بحري أكثر منه بري يعتمد على الاتصال البحري في نقل البضائع والسلع من المستعمرات إلى المركز فلا حاجة إلى ربط المغرب بإفريقيا الغربية عبر السكة الحديدية.

---

[1] Vallaux Camille. Le Transsaharien (B.A.G.F. n° 25, juin 1928). In: *Bulletin de l'Association de géographes français*, 75e année, 1998-3 (septembre). Relief, sol, eau, hommes. 75e anniversaire : florilèges géographiques. pp. 388-390.

[2] أطلقت فرنسا اسم الجيش الأسود "l'armée noire" على الأفارقة المنتسبين إلى الجيش الاستعماري الفرنسي في كل من إفريقيا الفرنسية الغربية والاستوائية للاطلاع أكثر ينظر:

Charles Pannequin, L'Armée noire (Paris, éditions la Dante, 2007).

[3] Vallaux Camille, Op Cit.

ومن جهة أخرى يرى أعضاء اللجنة العليا للطريق عابر للصحراء أن الوجود الفرنسي في الصحراء الكبرى يقتصر في الجنود والإداريين وبالتالي فانعدام الحركية الاقتصادية والتجارية يغني فرنسا عن تحمل تكلفة انجاز الخط[1].

إلا أن الملاحظ هو سيطرة هذا المنظور في دول مابعد الاستعمار حيث يبرز عدم اهتمام دول المغرب العربي أو دول إفريقيا الغربية ببناء تفاعلات اقتصادية بين الإقليمين ماعدا الذي يبرز في التجارة غير الشرعية والمتعلقة أساسا بالمخدرات والسلاح وتجارة البشر وبعض المنتوجات الموسمية، ونظرا لخطورة التهديدات جراء الإرهاب عبر الوطني والأزمة الليبية أدى غلق الحدود الجزائرية مع النيجر ومالي إلى توقف المبادلات التجارية بين الإقليمين نهائيا.

3- مرحلة الدولة الوطنية: برزت مفاهيم التعاون جنوب جنوب وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية ودعم حركات التحرر كأساس للعلاقات بين الدول المغاربية ودول الساحل والصحراء وتميزت بعدة محطات:

- النضال المشترك ضد الاستعمار: من خلال دعم حركات التحرر الوطنية: وتميزت هذه المرحلة بتوحيد الجهود الإفريقية لمواجهة الاستعمار، حيث نجد عديد الدول الإفريقية التي عملت على دعم القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وبالمقابل سعت الجزائر بعد تحررها بكل ما أوتيت لدعم حركات التحرر فكانت قبلة الثوار الأفارقة.

- الحرب الباردة: حيث انعكست سلبا على تطوير العلاقات عبر الصحراوية نتاج تبلور قطبين متعارضين القطب الغربي بقيادة السينغال وبدعم من المغرب والذي ارتبط بالمستعمر القديم ضمن العالم الرأسمالي والذي يتعارض والتوجه الاشتراكي للقطب الغربي بقيادة الجزائر وليبيا.

- التعاون من اجل الأمن والتنمية: وانطلق هذا الطرح بمناسبة تغيير اسم منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقية، وبروز فكرة الشراكة الدولية من اجل تنمية إفريقيا والتي استفادت منها الدول الساحلية الأكثر فقرا مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد.

- الفواعل غير الرسمية: ويطرح هذا النموذج من خلال لعب الفواعل غير الرسمية هيئات علمية وبحثية، تبادل ثقافي، إحياء دور الطرق الصوفية لدور في بناء علاقات قوية بين المنطقتين لضمان امن واستقرار وتنمية منطقة الساحل وجنوب المغرب العربي، من خلال توظيف المعطيات التاريخية والثقافية والاجتماعية ارتكازا على دراسات تُفَكِك طبيعة العلاقات وتُراجِع أسس هامة ك:

1- دراسة التصورات المتبادلة التي يحملها البعض عن الأخر: أدب الرحلة، المخيال الشعبي، التراث الصوفي، المخطوطات الإسلامية.

2- إعادة تعريف ثقافة تنموية جديدة.

3- بناء ثقافة سياسية تأخذ في الاعتبار التحولات السياسية المعولمة ورهاناتها.

[1] Helene Claudot-Hawad. Honneur et politique. Les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française. *Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée*, PUP - Publications de l'Université de Provence, 1990, pp.11-49.

المبحث الثاني: تحولات العلاقات الأقاليمية

المطلب الأول: قضايا العلاقات المغاربية الساحلية:

1- القضايا الصراعية:

أ- الحدود: والتي أثارت العديد من النزاعات كالنزاع التشادي الليبي والموريتاني السنغالي ولعل نتائج النزاع الموريتاني السنغالي كان له تأثير كبير على العلاقات عبر الصحراوية من خلال انسحاب موريتانيا من المنظمات التكاملية غرب الإفريقية بما أضاع فرصة حقيقية لدول المغرب العربي للمساهمة في صناعة القرار داخل الكتلة الغربية.

تعود حيثيات الصراع إلى الخلاف بين الرعاة الموريتانيين والمزارعين السنغاليين والذي اخذ أبعادا عسكرية تطورت إلى أعمال عنف وترحيل متبادل لرعايا الدولتين، وأبرز انعكاسات هذا الصراع هو إلغاء منظمة استغلال نهر السنغال والتي كانت لها أهمية كبرى في بناء التعاون بين دول الضفتين الغربية والشمالية للصحراء الكبرى[1].

ب- قضايا التداخل العرقي: فانتشار الجماعات العرقية على الحدود ما بين المنطقتين نجم عنه بعض التوترات الفعلية والمفتعلة والتي استغلت من جانب بعض الأطراف للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وحالة استعداء كاتهام القذافي للنيجر باضطهاد التوارق سنوات الثمانينات، وتعد مسالة التوارق نموذجا لقضية الانتشار والتفتت الذي أصاب الجماعات العرقية ومن الممكن أن يكون مثالا هاما على قدرة الجماعات للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بفعل تحكم أنظمة المغرب العربي ليبيا والجزائر في فروع التوارق في بلدانها وقدرتها كذلك على استقطاب التوارق في مالي والنيجر من خلال فرعي قبيلة التوارق في الدولتين.

2- القضايا التعاونية:

أ- الاقتصادية:

تعد المغرب الدولة المغاربية أكثر استفادة اقتصاديا من العلاقات المغاربية الساحلية حيث يعكف المغرب على بناء علاقات اقتصادية متينة رغم فشله الذريع في بناء علاقات سياسية وأمنية، إلا أن تحليل الأبعاد السياسية للمعاملات الاقتصادية يبرز النظرة المصلحية للمغرب في التعامل مع المنطقة بحيث يرى فيها منطقة مخاطرة يمكن أن يجني منها الأرباح التي لا يستطيع جنيها في منطقة أخرى لعدم قدرة الشركات المغربية على منافسة الشركات الأوربية.

وترتكز النظرة المغربية للعلاقات المغربية الساحلية أن التعاون يأتي في إطار تعاون جنوب-جنوب وبناء الفضاءات الإقليمية من خلال الاعتماد على الفواعل الاقتصادية العمومية والخاصة للاستثمار في الدول الساحلية والإفريقية عموما، وبرزت السياسة المغربية في العمل على إمضاء اتفاقات تخص التجارة والاستثمار بدءا باتفاقيات

[1] حيث ترى اللجنة أن الحركة في الصحراء حركة وهمية وهي حركة تشهد موت اقتصادي حيث يقتصر الوجود المدني على تقديم الخدمات الإدارية والصحية للجنود الفرنسيين: Vallaux Camille. p.390

ثنائية بلغت أربعة عشر(14) اتفاقا من نوع اتفاق الدولة الأولى بالرعاية و ثلاثة (03) اتفاقات من نوع اتفاق التجارة التفضيلية[1].

كما أمضى المغرب اتفاق الدولة الأكثر رعاية مع كل من الايموا والايكواس، هذا بالإضافة إلى عمله على التفاوض للدخول في المنطقة الحرة المشتركة بين الايكواس والايموا، كما انضم المغرب إلى تجمع الساحل والصحراء المنشأ برعاية ليبية منذ 2001[2].

وبنيت الإستراتيجية الاقتصادية المغربية في جنوب الغرب الإسلامي على دعم الشركات العمومية والخاصة للظفر بمشاريع واستثمارات خصوصا في القطاع البنكي وقطاع الاتصالات، فالاتفاقات والمعاهدات المبرمة سمحت للمغرب بان يدعم شركاته بما يؤسس لبناء لوبي اقتصادي يؤثر على صناعة القرار الوطني لدول غرب ووسط إفريقيا في القضايا الإقليمية للجنوب المغاربي.

حيث يتضح من نسبة التبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا سيطرة كل من موريتانيا والسنغال وكوت ديفوار وبوركينافاسو ونيجيريا وغانا وغينيا على أكثر من 60% من المبادلات المغربية الإفريقية وبنسبة 50% من الصادرات المغربية.

ويبرز كذلك من خلال التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر للمغرب في إفريقيا ما بين 2003 و 2013 التركيز بشكل كبير على دول الساحل: مالي 15%، كوت ديفوار 9%، بوركينافاسو 8%، سينغال 6%، ويشمل الاستثمار المباشر قطاعات الاتصالات بنسبة 34%،البنوك بنسبة 54%، والفندقة بنسبة 7.5%، من خلال الشركات: مغرب تيليكوم، بنك التجاري وفاء، BMLE BANK، BCP، شركة managem، RAM، YENNA holding، حيث يملك بنك BMLE نسبة 27.38% من بنك التنمية المالي منذ 1989، و59.39% من بنك افريقيا المالي وهاذين البنكين يحتلان الصدارة في القطاع البنكي في الايموا، ويملك بنك التجاري وفاء 51.93% من البنك الخارجي المالي[3]،أما مغرب تيليكوم فتتواجد في كل من موريتانيا mauritel، وبوركينافاسو ب onatel، وفي مالي ممثلة في sotelma[4].

ب- التكامل الإقليمي:

تعد اللجنة الدائمة ما بين الدول لمكافحة التصحر في الساحل CILSS من أشهر وأبرز الأطر الإقليمية التي برزت فعاليتها ونشاطها المستمر والدائم، ورغم طابعها التقني والموضوعي إلا أنها استطاعت أن تبلور تصورا عاما حول

[1] صالح بكتاش، النزاع السينغالي الموريتاني (القاهرة، دار المستقبل العربي، 1992) ص.ص.38-36 .

[2] Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique subsaharienne, (Rebat, avril 2012) p.9.

[3] Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique subsaharienne, Op Cit. p.10.

[4] Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une nouvelle frontière (Rebat, septembre 2014) p.19.

الحلول الناجعة للتخلص من ظاهرة التصحر سواء ما تعلق بالتنمية المستدامة أو ببرنامج الجدار الأخضر الكبير أو الأمن الإقليمي أو الجوانب الديمغرافي واستقرار السكان.

تدعمت اللجنة بنادي الساحل الذي أسسته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عام 1976 بمبادرة من الدول الساحلية الأعضاء في المنظمة لمواجهة المخاطر الإقليمية في منطقة الساحل سواء كانت تنموية أو بيئية أو أمنية أو سياسية، تشمل 17 دول عضو في كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا ولجنة مكافحة التصحر[1].

ونظرا لان غالبية الدول الأعضاء في نادي الساحل من منطقة الغرب الإفريقي قرر المجلس الإداري للنادي عام 2001 توسيع التسمية إلى نادي الساحل وغرب إفريقيا[2]، الأمر الذي كان بالإمكان أن ينحو شمالا لا جنوبا نظرا لرؤية الساحل-الصحراء.

التطرق إلى موضوع نادي الساحل رغم انه لا يدخل ضمن إطار الدراسة إلا انه يعالج إشكالية هامة تتعلق بأثر الفواعل الدولية في العلاقات المغاربية الساحلية، فلو كان هناك اهتمام مغاربي بالنادي لتحول النادي من نادي الساحل إلى نادي الساحل والصحراء بدل أن يكون نادي الساحل وغرب إفريقيا.

بالإضافة إلى اللجنة والنادي كأطر تقنية، كانت الجماعة الاقتصادية والاتحاد النقدي والاقتصادي كأطر اقتصادية تكاملية تعكف على الاهتمام بقضايا الصحراء الكبرى سواء ما تعلق بالأمن الإقليمي ببعديه التقليدي المتعلق بالأزمات الداخلية والحروب الأهلية، أو ما تعلق بالتهديدات الجديدة كتجارة البشر والهجرة السرية أو تجارة السلاح والمخدرات والإرهاب عبر الوطني.

مقابل هذا نجد جهود الدول المغاربية وخصوصا الجزائر وليبيا أخذت أبعادا سياسية دبلوماسية أكثر منها تقنية أو تحتية، حيث تخلو من الأطر التقنية أو الاقتصادية، رغم أن ليبيا أنشأت تجمع الساحل والصحراء إلا انه لم يخرج عن نطاق السياسات الشعبوية للعقيد القذافي[3].

حيث أن الفعل الصراعي الليبي كان اسبق من الفعل التعاوني باعتبار ليبيا مغاربية وتشاد ساحلية أي منطقة التماس الشرقية بين الإقليمين، الأمر الذي أثار بشكل أو بآخر حساسية الدول الإفريقية من البرامج والتصورات التي كان يطرحها العقيد القذافي، فتجمع الساحل والصحراء وكل الاتفاقيات التي ترتبت على أساسه زالت بزوال نظام القذافي.

[1] Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une nouvelle frontière , Op Cit. p.20.

[2] OCDE/CSAO, Un atlas au Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, cahiers de l'Afrique de l'Ouest (Paris, éditions OCDE, 2014)p.3.

[3] Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, Perspectives régionales de développement de l'Afrique de l'Ouest, l'intégration régionale et l'évolution du rôle de la CEDEAO, (Paris: OCDE,2005)p.6.

أما الجزائر فارتبط دورها بالقضايا الدبلوماسية والأمنية سواء ببرامج الوساطة بين الأطراف المتنازعة في مالي، أو مواجهة التهديدات الجديدة في الساحل من خلال لجنة قيادة الأركان للعمليات المشتركة، إلا أن الحضور الاقتصادي الجزائري ينعدم في دول الساحل أو غرب إفريقيا رغم أهمية الاستثمار في المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

وبخصوص البنية التحية التي رأت فيها الجزائر منظومة قاعدية تكرس الارتباط الاستراتيجي مع دول الصحراء الكبرى حتى نيجيريا، يوجد مشروع طريق الوحدة الإفريقية، وخط الغاز الطبيعي نيجيريا–الجزائر، والفيبراوبتيك، والطريق العابر للصحراء من الجزائر نحو تشاد مرورا بالنيجر، والذي جاء لتجسيد التعاون الإقليمي بين اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا بهدف تنمية التبادلات التجارية البرية[1].

وأكثر الدول المغاربية التي شهدت علاقات متشابكة مع دول الساحل وغرب إفريقيا هي موريتانيا، حيث أنها كانت عضوا مؤسسا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وشهدت تأسيس اغلب التجارب التكاملية والتعاونية سواء ذات الطابع التقني أو الاقتصادي أو القطاعي أو السياسي أو الأمني، إلا أن أزمة 1989 مع السينغال أدى إلى انسحاب تام لموريتانيا من المنطقة والذي اثر بشكل سلبي على مستقبل التواجد المغاربي في منطقة الساحل الذي لو استثمر موريتانيا لكان طرفا فعالا في صناعة القرار الإقليمي في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، ولكان للمغاربة يد عليا في منطقة الساحل الصحراوي.

ورغم محاولات موريتانيا تكريس البعد الساحلي في سياستها الخارجية والأمنية سواء من خلال برامج التعاون الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، أو من خلال محاولتها بناء نظام إقليمي لدول الساحل S5، إلا أنها تبقى رؤى أكثر منها سياسات واقعية.

المطلب الثاني: الساحل الصحراوي بين الفضاء الثابت والفضاء المتحرك

بخلاف النظرة السائدة من كل الأطراف الدولية والإقليمية تفرض معادلة التنقلية قواعدها وتحكم سيطرتها على استراتيجيات البناء والأمن الإقليميين، فالفضاء الثابت عرفته الصحراء الكبرى في حواضرها وممالكها وتفاعلاتها المدنية من ممالك وحضارات انتشرت عبر الصحراء فمَثَّل الاستقرار والازدهار والتطور في الساحل الصحراوي وبزواله زالت المدنية والدولة في المنطقة ، أما الفضاء المتحرك الذي ورغم وجوده في ظل الفضاء الثابت إلا أن تأثيره ارتبط بداية بالحقبة الاستعمارية التي ساهمت في بلورة عدم الرغبة في الانتماء السلطوي لأي سلطة كانت، إلا أن ما عززه هو التصحر الذي ضرب حواضر الصحراء منذ بداية السبعينات فعرفت الصحراء في السياسة العالمية كمنطقة منكوبة لابد من تقديم العون الإنساني والتنموي لها.

[1] Olivier Vallée, Kadhafi : le dernier roi d'Afrique, *Politique africaine*, n° 125 (Paris: éditions Karthala, 2012/1)p. 147-167.

إن معالجة إشكالية كيفية تمكن الدول المطلة على الصحراء الكبرى مشتركة الحفاظ على استقرارها وتنميتها، تجد جوابا له في إعادة تفعيل الفضاء الاتصالي الذي تم قطعه بفعل الاستعمار.

فما يلاحظ في منطقة الساحل والصحراء أن التهديدات ذات طابع متنقل غير آبهة بالحدود الدولية وبالتالي فمقترب الثابت والمتنقل والراعي المتجول والفلاح المستقر يُمَكِنْ من فهم آلية حركية التهديدات ويساهم في القضاء عليها، فالواحات ومناطق الرعي والمياه هي أماكن ثابتة لتحديد مسارات التهديدات وحصرها نتاج إلزامية الجماعات الإرهابية على التقرب منها قصد التزود بالمؤن والمياه والسلاح والمعلومات، ونفس الأمر في الجنوب بين المناطق الرعوية السهول الساحلية ومنطقة السافانا السودانية حيث تعتبر مناطق ذات أهمية للتهديدات المتنقلة للتزود والاحتماء بها.

وبتعبير آخر مراقبة حركية الانتقال، أي مراقبة أباطرة الطرق وإمبراطوريات الاستقرار سيمكن لا محالة من القضاء على التهديدات، وانطلاق التعاون في مجال مراقبة الطرق ومناطق الاستقرار يتطلب وجود دولاتي والوجود الدولاتي يكون بوجود بنية تحتية مشتركة تتعلق ببنية تنموية اقتصادية (طرق، منشآت، تبادل تجاري قانوني) وبنية مشتركة أمنية عسكرية (عمليات مشتركة، قواعد مشتركة، معلومات أمنية متبادلة) والسبب في انتفاء هذا هو فرنسا.

إن الواحات المزدهرة هي نقاط الارتكاز في التكامل الإقليمي الناجح، فالسيطرة على الواحات تؤدي إلى السيطرة على الطرق باعتبار الواحات نقاط تقاطع الطرق والمسارات الصحراوية، ومحطة ترابط البنية الاجتماعية بالشبكات الخفية والاثنيات والدول ورسم الحدود الغامضة[1].

مما يبرز أن الصحراء الكبرى-الساحل تمثل نموذجا هاما في دراسة الفضاءات المتنقلة والمجتمعات المتنقلة وتبيان الأثر السلبي للاستعمار في رسم حدود الدول بدون احترام هذه الخصوصية "التنقلية".

والمعضلة هنا هي كيفية استحداث فضاء شرعي وقانوني يتوافق والواقع المكاني للمجتمعات المتنقلة؟ وكيف يتم السماح للجماعات الإرهابية بتوظيف المعرفة البدوية لمنطق التنقل؟ ولماذا تستمر الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في النظر بصورة سيادية تقليدية وحدود مغلقة لقضايا الساحل؟[2].

يعتبر مدخل التنقلية المدخل الأكثر عقلانية لفهم الإشكاليات في الساحل الصحراوي وإيجاد حلول لها، حيث انه يبنى على فرضيات مفادها:

1- يوجد نظامين مكانيين في الإقليم نظام الإنتاج ونظام الانتقال: نظام الإنتاج مرتبط بالمناطق الماطرة مناخيا والفلاحية إنتاجا، ونظام الانتقال ويتعلق بمسارات التبادل والطرق الصحراوية بين الحواضر الصحراوية من مدن في منطقة الساحل وواحات في الصحراء الكبرى، وكانت منطقة الساحل على ضوء هاذين النظامين تعيش أزمة طبيعية تتعلق بالجفاف وانتفاء المراعي التي أنتجت ما عرف بالصراع الرعوي الفلاحي بين القبائل المتنقلة والقبائل المستقرة والتي أدت إلى النزاع الموريتاني السنغالي كمثال.

[1] République du Niger, projet multinational de la route transsaharienne Algérie/Niger/Tchad (RTS), (Niamey: ministère de l'équipement, décembre 2013).
[2] OCDE/CSAO, Op Cit. p.19

2- الصحراء تتكون من مدن وأسواق تمتد على طول الطرق العابرة للصحراء، وتمثل محطات استراحة وتزود، وللحفاظ على هذه المدن وضمان وجود بشري في الصحراء الكبرى لابد من دعم استقرار السكان من خلال تطوير المدن وتهيئة الظروف الملائمة للحياة بإمكان دول الشمال البترولية ليبيا الجزائر دعم هذا المسار[1].

3- فضاء التنقل محفوظ من طرف القبائل المتنقلة والشبكات الاجتماعية التي تسهر على حماية وتأمين القوافل التجارية والقائمة أساسا على مبدأ التضامن، مما يمكن للجزائر وليبيا لعب دور سياسي للتأثير على القبائل التابعة لدولهم، ولو أخذنا المقاومة الشعبية للاستعمار من طرف امود اغ مختار ودعم القبائل الليبية والحركة السنوسية له بما ساعده على مواجهة الاستعمار حتى 1923، وبالتالي يمكن أن يكون المنطلق نفسه في مواجهة التهديدات.

4- تقوم المناطق الحدودية بعدة وظائف نابعة من غياب إطار مؤسساتي يقنن حرية التنقل مما أدى إلى وجود مخاطر سياسية سرعان ما تحولت إلى أمنية غذتها الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، كواقع يعزز هذه الافتراضات فالعنف وديناميكياته في منطقة الساحل-الصحراء مستمر منذ الستينات إلا أن ديناميكيات العنف أضحت معقدة، والأزمات المتعددة الأشكال والبنيات أعادت تشكيل المشهد السياسي في بلدان الصحراء الكبرى فسقوط أنظمة نتيجة الثورات والانقلابات وتزعزع أركان الدول أدى إلى تشكل علاقات جيوبوليتيكة جديدة أنتجت حالة فراغ حاولت الحركات الانفصالية استغلالها بإعلان دولة أزواد، وترافقت وسيطرة الاستراتيجيات الوطنية أو التعاون الثنائي لمواجهة الأزمات بدل التعاون الإقليمي لإيجاد حلول مشتركة للمعضلات الأمنية والتنموية.

الخاتمة:

ما يلاحظ في المسار المعقد للصراع في الساحل هو استعانة الجماعات الإرهابية بالسكان المحليين لمراقبة الإقليم ومسارات تحرك الأجهزة الأمنية وتغطية نشاطاتهم عبر تنقلات البدو الرحل، لذا لابد من القضاء على البيئة المساعدة للإرهاب من خلال مراقبة المدن والطرق ومنابع المياه من اجل السيطرة على الأقاليم.

ليس الإرهاب وحده هو المعضلة الأمنية ذات البعد الدولي، وإنما تجارة المخدرات والسجائر والبشر والسلاح لها بعد دولي في مصادرها وفي انعكاساتها فالساحل-الصحراء مجرد ممر دولي لتجارة المخدرات والبشر وسوق للسلاح بعد الأزمة الليبية، وبالتالي فإعمار منطقة الساحل يكون عبر منظومة عبر حدودية فوق وطنية (إقليمية) تقوم على جلب اليد العاملة المؤهلة لبناء بنية تحتية مدنية تساعد على الاستقرار وضمان مسارات انتقال مرتبطة بأجهزة أمنية وطنية وإقليمية.

إن الصحراء رغم أنها تعبير عن ارض خالية سواء من الإنتاج أو السكان أو الحياة، إلا أن الصحراء الكبرى زُرِعَت فيها الحياة فكانت واحاتها جنات، حيث الحضارة الصحراوية على بساطتها تزرع الأمل في إمكانية الحياة رغم الظروف، وبالتالي فهي ليست ببعيدة عن الاستقرار والأمن والازدهار، وما وضعها الحالي إلا قطيعة ظرفية من تاريخ حافل بالحضارات سابقت الزمن وتركت البصمات وشهدت عليها جبال الاهقار الشامخات وسط الصحاري الشاسعات.

فالصحراء الكبرى رغم كل التهديدات التي تواجهها طبيعيا، وبشريا، إلا أن الزوابع الرملية سرعان ما تزيح الآثار مهما كانت البصمات.

[1] OCDE/CSAO, Op Cit. p.20.

قائمة المصادر والمراجع:

1- جلين بالمر- كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، تر: عبد السلام علي نوير، الرياض، جامعة الملك سعود، 2010.

2- عبد الملك عودة، **السياسة والحكم في إفريقيا**، القاهرة، مكتبة الانجلومصرية، ط.1، 1959.

3- محمد جويلي، العلاقات العربية الإفريقية السياق والمضامين، في: محمد عاشور محرر، **التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق**، كتاب المؤتمر الدولي الأول للباحثين الشباب في الشؤون الإفريقية، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،16-17 افريل 2005.

4- محمد عبد السلام، كيف ستدار العلاقات الإقليمية في المرحلة المقبلة، **السياسة الدولية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد.184، افريل 2011، مجلد.46، ص.ص.6-8.

5- Charles Pannequin**, L'Armée noire** (Paris, éditions la Dante, 2007).

6- Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, **Perspectives régionales de développement de l'Afrique de l'Ouest, l'intégration régionale et l'évolution du rôle de la CEDEAO**, (Paris: OCDE,2005).

7- David K. N'Goran, **Les illusions de l'africanité: Une analyse socio-discursive du champ littéraire**, (Paris, éditions Publibook Université, 2012).

8- OCDE/CSAO, **Un atlas au Sahara-Sahel : Géographie, économie et insécurité, cahiers de l'Afrique de l'Ouest** (Paris, éditions OCDE, 2014).

9- Helene Claudot-Hawad. Honneur et politique. Les choix stratégiques des Touaregs pendant la colonisation française. **Revue du Monde Musulman et de la Méditerranée**, PUP - Publications de l'Université´e de Provence, 1990, pp.11-49.

10- Olivier Vallée, Kadhafi : le dernier roi d'Afrique, **Politique africaine**, n° 125 (Paris: éditions Karthala, 2012/1)pp. 147-167.

11- Vallaux Camille, Le Transsaharien (B.A.G.F. n° 25, juin 1928). In: **Bulletin de l'Association de géographes français**, 75e année, 1998-3 (septembre). Relief, sol, eau, hommes. 75e anniversaire : florilèges géographiques. pp. 388-390.

12- Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, **performance commerciale du Maroc sur le marché de l'Afrique subsaharienne**, (Rebat, avril 2012) .

13- Royaume du Maroc, ministre de l'économie et des finances, **Relations Maroc-Afrique : l'ambition d'une nouvelle frontière** (Rebat, septembre 2014) .

14- République du Niger, **projet multinational de la route transsaharienne Algérie/Niger/Tchad (RTS)**, (Niamey: ministère de l'équipement, décembre 2013) .

15-Union Européen، **Conférence Permanente du Développement Territorial, les rapports du subvention**, 1(2001) 2(2002),3(2003), 4 et 5 (2004). Bruxelles.